الأنباء
الخميس 3 ابريل 2014

سليمان: نريد رئيساً لبنانياً عربياً مكتمل الولاء للبنان

مصادر أمنية لـ «الأنباء»: كل الموانع أزيلت من درب الجيش وريفي: نعمل من أجل طرابلس ولن نحرقها من أجل شخص

عناصر من الجيش اللبناني يزيلون الدشم من شوارع طرابلس امس ص(محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

انعقد مجلس الوزراء اللبناني في الخامسة من عصر أمس، وسط تفاقم الخلاف بين الرئيس ميشال سليمان وحزب الله، حول التعيينات في المراكز الرئيسية الشاغرة، والذي هو انعكاس للخلاف السياسي الناشئ عن تورط حزب الله في الأحداث السورية، لكن رئيس الحكومة تمام سلام استبق الجلسة بتحضير مراسيم تعيين 6 مديرين عامين من مختلف الطوائف، أربعة مراكز منها جديدة، تضاف الى مرسومي تثبيت المدعي العام التمييزي بالوكالة القاضي سمير حمود، والمدير العام بالوكالة لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص.

والمراكز الأربعة المضافة تتناول مركزين للشيعة عادة، وهما المديرية العامة للجمارك، التي طرح لها اسم المديرة في وزارة المال عليا عباس، ورئاسة ديوان المحاسبة، الذي طرح له اسم أحد القضاة. ويضاف منصب محافظ الجنوب المعطى للطائفة الشيعية ويتنافس عليه شخص من آل ضو وآخر من آل أرسلان.

في المقابل هناك خمسة مراكز للمسيحيين طرحت على الطاولة وعرف منها تعيين حنا العميل، مدير الكونسرفتوار الوطني مديرا عام للآثار وإسناد منصب محافظ بيروت الى قاض من مجلس الشورى، ويوسف نعوس مديرا عاما لوزارة العمل وتثبيت جان أبوفاضل في المؤسسة الوطنية للاستخدام.

وتناول المجلس خريطة البلوكات النفطية ودفتر شروط التنقيب عن النفط، وتلك مادة خلافية في ظل إصرار وزير الخارجية جبران باسيل مع وزراء التيار الحر على إقرارهما، تحت عنوان احترام التزامات لبنان الدولية، في حين يتمسك رئيس الحكومة تمام سلام ووزراء 14 آذار وحركة أمل بحاجة هذين المرسومين الى قرار الحكومة مجتمعة، وبالتالي ضرورة إحالة هذا الملف الى لجنة وزارية.

أمنيا، تواصلت مداهمات الجيش والقوى الأمنية لأحياء طرابلس التي شكلت محاور قتال دائم، كجبل محسن ومشاريع الحريري والبقار والنعماني وحي التنك والأميركان، وباب الحديد والأسواق الداخلية والريفا والعبثة وباب الرمل، وتوسعت هذه المداهمات أمس الى باب التبانة، وتم توقيف 75 مطلوبا، وأزالت العديد من الدشم والتحصينات وصادرت أسلحة، وبين الموقوفين 27 سوريا وفلسطينيا.

معلومات لـ «لأنباء»: جنبلاط وبري متوافقان على دعم عبيد في حال تخطي الفراغ أو التمديد لسليمان

وشملت المداهمات منزل رفعت عيد في جبل محسن، ومنزل والده في «حكر الضاهري» عكار، ولم يعثر عليهما بالطبع، إنما جرى توقيف بعض الحراس.

وطالت المداهمات منزل شادي المولوي وشقيق نزار في طرابلس، وهما سلفيان، وكذلك منزل الشيخ عمر بكري فستق، ولم يعثر على أي منهم.

ونشرت قوى الأمن الداخلي نحو 30 حاجزا داخل المدينة، فيما دخل الجيش الى الحارة البرانية، حيث محور القيادي زياد علوك، فلم يعثر عليه أيضا. ولم يلبث أن استكمل انتشاره في أرجاء المدينة، بما فيها باب التبانة وسوق الخضار وشارع سورية.

وقالت مصادر أمنية لـ «الأنباء» إن كل الموانع والأغطية السياسية، الظاهرة أو المغمرة، التي كانت تعرقل دخول الجيش والقوى الأمنية الى قلب الحوار، قد زالت، ولم يعد لها من أثر.

وبعد طرابلس ستنطلق الخطة بجيشها وأمنها الداخلي الى البقاع الشمالي، لمواجهة عصابات الخطف وتجارة المخدرات والإرهاب في «مربع الموت»، كما وصفه وزير الداخلية نهاد المشنوق، بالإضافة الى مكافحة تسلل السيارات المفخخة والانتحاريين من سورية الى لبنان عبر جرود بلدة عرسال.

وزير العدل أشرف ريفي قال ان البدء بتنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس كان ممتازا، وإنه على تواصل مع هيئة علماء المسلمين في طرابلس والمناطق لإنجاح الخطة ومعالجة كل الثغرات، وهو كان اجتمع مع أعضاء هذه الهيئة برئاسة الشيخ سالم الرفاعي خلال زيارته لوزير الداخلية نهاد المشنوق لمتابعة التنفيذ.

ريفي قال ان طرابلس اهم من اشرف ريفي، وقال: نحن نعمل من اجل المدينة وليس علينا ان نحرقها من اجل شخص او افراد، فإذا لم ننجح في تأمين امن المدينة، فيتعين ان تكون لدينا الجرأة لأن نقول اننا فاشلون.

وعلى صعيد الاستحقاق الرئاسي شدد الرئيس ميشال سليمان خلال حفل اطلاق مشروع اللامركزية الادارية على القول اننا نريد رئيس جمهورية قويا، وليس ضعيفا، رئيسا لبنانيا عربيا، ومنتميا الى خط سياسي لبناني مكتمل الولاء للبنان، رئيسا كبيرا بحجم لبنان المقيم والمغترب، وشدد سليمان على كلمة رئيس لبنان جديد.

وفي السياق الرئاسي اطل مساء امس العماد ميشال عون عبر قناة الميادين المدعومة من ايران متحدثا عن طروحاته الرئاسية مؤكدا ايمانه برعاية الدولة لشؤون المواطن.

وناشد مجلس المطارنة الموارنة القوى السياسية الاسراع بالقيام بانتخاب رئيس جديد للجمهورية ضمن المهلة الدستورية واختيار رئيس قادر وفاعل يكون بفضل شخصيته ومعرفته وخبرته وقدرته على مستوى التحديات الداخلية والاقليمية والدولية لينهض بلبنان ويبني مؤسساته، وعلى الجميع العمل بما يمليه الدستور والتمسك بتداول السلطة.

وأبدى المجلس بعد اجتماعه برئاسة البطريرك الماروني الكاردينال بشارة بطرس الراعي ارتياحه لبدء الخطة الأمنية في طرابلس، ويتمنون ان تعمم على المناطق الساخنة الاخرى، وطالب السياسيون بدعم الجيش والقوى الامنية لإنجاح الخطة وأكدوا لجميع المتقاتلين ان تحولهم اداة لنقل الصراعات الخارجية الى الداخل يشكل سببا للنيل من تاريخ طويل من العيش المشترك وأن اي ارتهان للخارج فيه خسارة.

وذكرت «النهار» ان رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع سيعلن قبل نهاية هذا الاسبوع ترشيحه لرئاسة الجمهورية، في اطار ما تتمخض عنه المشاورات داخل اطر الحزب.

اما الخطوة التالية فستكون بإعلان برنامجه الرئاسي من خلال مؤتمر سياسي، وان نائب رئيس مجلس النواب ابلغ جعجع تأييده لترشحه للرئاسة وانه يستكمل معه البحث.

اذاعة «لبنان الحر» الناطقة باسم القوات اللبنانية نقلت عن «الأنباء» ان في كتلة المستقبل من يؤيد ترشيح الدكتور جعجع، وأن هناك من يفتح قنوات مع الوزير السابق جان عبيد، وأن هناك من ابلغ الرئيس سعد الحريري بعدم الاستعداد لانتخاب عون.

بدورها، صحيفة «الأخبار» القريبة من 8 آذار، نقلت عن النائب وليد جنبلاط قوله للسفير الاميركي ديفيد هيل، ان عليهم (اي الاميركيين) الا يراهنوا على انتخاب العماد عون أو د.سمير جعجع، او العماد جان قهوجي.

وفي معلومات «الأنباء» انه في حال تخطي الفراغ او التمديد للرئيس سليمان، فإن النائب وليد جنبلاط متوافق مع الرئيس نبيه بري على دعم ترشيح الوزير السابق جان عبيد للرئاسة، وأن اسم عبيد بدأ يجري تداوله في بكركي.

تقرير اخباري

«المعركة الرئاسية» بين عون وجعجع: ماذا يعني ذلك سياسياً وانتخابياً؟

بيروت: لا نص دستوريا ولا تقليدا سياسيا يقول بأن يعلن المرشح الى رئاسة الجمهورية ترشيحه بصورة علنية ورسمية، لا بل درجت العادة والتقاليد على ألا تكون هناك ترشيحات رسمية وأن لائحة الترشيحات وأسماء المرشحين تحددها اللحظة الإقليمية في زمن الاستحقاق والظروف وموازين القوى في السياسة وعلى الأرض.

ويبدو الآن أن رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع قرر خرق هذا التقليد والمبادرة الى إعلان ترشيحه لرئاسة الجمهورية في مهرجان سياسي شعبي ينظم قريبا في معراب وعلى أساس برنامج رئاسي كلف لجنة وخبراء في السياسة والاقتصاد إعداده، وبالتالي فإن جعجع عبر هذا الإعلان الرسمي يقطع الشك باليقين معلنا أنه مرشح للرئاسة بصورة جدية ونهائية وأن ترشيحه لم يأت من فراغ ومن خارج السياق السياسي العام لحركة 14 آذار ومشروعها، وإنما هو مبني على حسابات سياسية فحواها أن 14 آذار التي تخوض مواجهة مفتوحة مع حزب الله ومعركة سياسية غير متكافئة بفعل ميزان القوى على الأرض وتفوق حزب الله بقوته العسكرية ليس في يدها إلا السلاح السياسي ولا مشروع لديها إلا «مشروع الدولة».

وبالتالي فإن 14 آذار تقف الآن أمام فرصة سانحة ونادرة للوصول الى رئاسة الجمهورية وتعديل ميزان القوى السياسي، وفرصتها بالفوز متوافرة إن هي أحسنت خوض الانتخابات واتفقت على مرشح واحد، من الطبيعي أن يكون المرشح الأقوى في صفوفها والذي يمثل مسيحيا أكثر من غيره.

وهذا يعني في ترجمته العملية أن سمير جعجع هو الأحق والأولى بأن يكون مرشح 14 آذار إذا قررت خوض معركة الرئاسة بمرشح من صفوفها ويتقدم على غيره من المرشحين الموارنة في 14 آذار بمن فيهم الرئيس أمين الجميل والوزير بطرس حرب والنائب روبير غانم، وحتى المنسق العام لـ 14 آذار د.فارس سعيد. 14 آذار إما أن تقرر خوض المعركة بمرشح واحد لتكسبها أو لا تقرر. وإما أن تكون قادرة على إيصال مرشح من صفوفها أو لا تكون.

يدلي القريبون من جعجع بأسباب سياسية «استراتيجية» لتبرير ترشيحه وتدعيمه، فيما يرى آخرون، من خصوم جعجع وحتى أيضا من بعض حلفائه في 14 آذار، أن ترشيحه رد فعل على ترشيح العماد عون وأنه بادر الى هذه الخطوة التي بدت أقرب الى فرض «أمر واقع» على حلفائه أولا، بعدما تأكد أن عون حسم أمره في الترشح الى الرئاسة وماض قدما في ترشيحه وأن وصوله الى سدة الرئاسة لم يعد «من سابع المستحيلات» وإنما وارد وممكن. فإضافة الى دعم فعلي من حزب الله الذي لن يتأخر في اقتناص فرصة وصول حليفه الى الرئاسة إذا توافرت، ثمة غموض وشبهات وأقاويل بشأن إمكانية حصول خروقات ومفاجآت من المكان غير المتوقع، من داخل 14 آذار نتيجة للاتصالات بين العماد عون والرئيس سعد الحريري التي طغى عليها الطابع السري وأنتجت حتى الآن هدنة وتقاربا وحالة سياسية قابلة للتطور. وخروج عون الى السباق الرئاسي وتصدره هو عامل إضافي يعزز تقدم جعجع الى منصة الرئاسة على سبيل التوازن، فإذا خاض فريق 8 آذار المعركة بالحصان الأقوى طبيعي أن يفعل فريق 14 آذار الشيء نفسه.

ما يحصل في الواقع أن عون وجعجع المختلفين على أشياء كثيرة يلتقيان في هذا الاستحقاق على مبدأ «الرئيس القوي» وعلى إسقاط مقولة «الرئيس التوافقي» الذي هو في نظرهما رئيس ضعيف يتوافق عليه المسلمون ليفرضوه على المسيحيين.

وما يحصل أن عون وجعجع ينجحان في تحديد وفرض إطار المعركة الرئاسية، وينجح كل منهما في الضغط على فريقه واستدراجه كي يتبنى ترشيحه ولو اضطراريا وعن غير قناعة. وإذا كان جعجع يجهد لإقناع فريقه وهو بدأ يحقق نتائج واختراقات جيدة، فإن عون لا يرى حاجة الى التداول مع فريقه بما هو واضح ومقنع و«مفروغ منه».

عون لا يرى منافسا له داخل 8 آذار وحتى منافسه الوحيد سليمان فرنجية يتنازل له ويسلم له بأنه الأول والأحق ، بالرئاسة، كما أن عون لا يرى سببا هذه المرة للتساهل في موضوع الرئاسة وللتنازل عنها كما فعل في العام 2008 ولا يرى سببا يدفع حزب الله الى تكرار ما فعله في العام 2008 وتراوح بين «تراخ» و«تواطؤ» وأدى الى وصول العماد ميشال سليمان الى قصر بعبدا. ومن الواضح الآن أن الجنرال عون الذي يخوض آخر انتخابات رئاسية نظرا لتقدمه في السن، أخذ قراره في الوصول الى قصر بعبدا أيا تكن الصعوبات وأيا تكن النتيجة، ربحا أو خسارة. فهو يريد أن يتوج حياته السياسية بإنجاز الرئاسة وبمعركة الثأر والانتقام لما أصابه في العام 1990. ومعركة عون هي الوصول الى قصر بعبدا، ولكن الوجه الآخر لها هي «العودة الى قصر بعبدا» الذي غادره من الباب العسكري الخلفي الضيق ويطمح للعودة إليه من الباب السياسي الأمامي الواسع.

نحن إذن أمام معركة رئاسية تدور حصرا بين مرشحين ينتميان الى فريقين ومشروعين سياسيين، ولكن وقوع المعركة على هذا النحو واختزالها «بمرشحين قويين» لا يعني أن الانتخابات الرئاسة صارت أسهل وأسرع، لا بل على العكس من ذلك فإن الانتخابات الرئاسية تصبح في هذه الحال أكثر صعوبة وتعقيدا.

فالاستحقاق الرئاسي لا يتقرر ولا يحسم بحسابات سياسية مسيحية لبنانية، والمعركة ليست معركة «أرقام وأصوات»، الاستحقاق الرئاسي هو محصلة معادلة دولية إقليمية يضاف إليها توافق لبناني داخلي لابد منه لتأمين نصاب الثلث لجلسة الانتخابات، وحيث ان المعركة هي معركة نصاب قبل أن تكون معركة أصوات، وهذا النصاب لا يمكن تأمينه من دون المشاركة الإسلامية ومن دون حصول حد أدنى من توافق وتلاق سني ـ شيعي.

وباختصار يمكن القول إن أي ڤيتو من جانب السنة والشيعة، وتحديدا أكثر من جانب المستقبل أو حزب الله، كفيل بإطاحة النصاب والجلسة والانتخابات.

إن معركة رئاسية محصورة بين عون وجعجع لا توصل أحدهما الى رئاسة الجمهورية، وإنما توصل الى أحد أمرين:

● إما الى انتخاب رئيس توافقي بعد التأكد من عدم حصول أي منهما على أغلبية النصف زائد واحد (65 صوتا) في الدورة الثانية، في ظل توازن نيابي دقيق بين كتلتي 8 و14 آذار (57 نائبا لكل منهما)، ومع استبعاد أن يؤدي جنبلاط مع كتلته (8 أصوات) دور المرجح لا بل ترجيح أن يصوت بـ «ورقة بيضاء». وفي هذه الحالة فإن الوزير السابق جان عبيد هو الأوفر حظا ليكون هذا «الرئيس التوافقي».

● إما الى تعذر انتخاب رئيس والوصول الى الفراغ وخروج الرئيس سليمان من قصر بعبدا من دون تسلم وتسليم. وفي هذه الحالة يمكن أن يتكرر سيناريو العام 2008: تسوية سياسية تتضمن قانون انتخابات وحكومة ورئيسا للجمهورية، وقائد الجيش العماد جان قهوجي رئيسا للجمهورية وهو الثالث على التوالي بعد العمادين إميل لحود وميشال سليمان، ما يكرس واقع أن المؤسسة العسكرية هي التي تنجب أو تنتج رؤساء للجمهورية، في حين أن المؤسسة السياسية المارونية مازالت تعاني خللا سياسيا وبنيويا منذ العام 1988 وحتى الآن، وهو ما يفسر الإخفاق المتكرر في السيطرة على الاستحقاق الرئاسي وخروج رئاسة الجمهورية من يد السياسيين الى يد «العسكر».

نائب رئيس مجلس النواب وصف موقف حزب الله من الحوار بغير المدروس النتائج

مكاري لـ «الأنباء»: أتمنى انتخاب رئيس على صورة سليمان

بيروت ـ زينة طبارة

اكد نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري ان تغيب حزب الله والحزب القومي والمير طلال ارسلان عن طاولة الحوار لم يكن بسبب تبديتهم للموضوع الامني على الاستراتيجية الدفاعية كما ادعى بعضهم، بل كان بسبب رفضهم لاعلان بعبدا ولموقف الرئيس سليمان الاخيرة التي تؤيدها غالبية اللبنانيين، خصوصا ان كلام السيد حسن نصرالله قبل يومين من موعد الحوار كان واضحا في هذا الاطار ولم يكن بحاجة الى منجمين لمعرفة قراره تجاه الحوار، معتبرا بالتالي ان خيار الحزب بمقاطعة الحوار لم يفاجئ احدا، سيما انه من الاساس كان يتجنب محاورة الآخرين تفاديا للبحث في الاستراتيجية الدفاعية، واصفا قرار حزب الله من الحوار بالموقف العدائي لمواقف الرئيس وغير مدروس النتائج.

ولفت مكاري، في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان على حزب الله ان يدرك ان سلاح المقاومة مسألة خلافية كبيرة بين اللبنانيين، وان هناك انقساما عموديا وحادا حول استقلالية السلاح وعمله خارج نطاق الدولة والمؤسسة العسكرية، فكان من الاجدى بالحزب ان يحضر الحوار ويعترض من على الطاولة الحوارية على ما يشاء من العناوين بدلا من اعتماده سياسة التحدي والاستهتار برغبات الاخرين، معتبرا ان الامل وان كان ضئيلا في الوصول الى نتائج سريعة وايجابية الا ان تلاقي الفرقاء تحت اجنحة الرئاسة افضل من عدمه، خصوصا ان الرئيس سليمان لا يمثل فريقا دون الآخر بل يمثل كل لبنان بكل احزابه وطوائفه، ناهيك عن ان التلاقي يخفف من حالة التشنج والتصلب الراهنين.

على صعيد مختلف وعن قراءته لمسار الاستحقاق الرئاسي، لفت مكاري الى انه من المبكر بعد التكهن بما سيؤول اليه الاستحقاق، لاسيما انه مازال في بداية المهلة الدستورية لانتخاب رئيس، معربا عن امله في الوصول الى انتخاب رئيس في الموعد الدستوري، خصوصا ان آلية الانتخاب بقدر ما هي جيدة للبلاد بقدر ما هي معقدة في بلد تغمره الخلافات السياسية والتطلعات المستقبلية، مستدركا بالقول ان عملية تطويق الفراغ الدستوري هي مسؤولية وطنية تقع على عاتق جميع النواب الذين عليهم تأمين النصاب وانتخاب رئيس، تطبيقا للدستور وعملا بما تقتضيه المصلحة الوطنية.

وردا على سؤال، اكد مكاري ان احدا لا يستطيع المزايدة على احترامه للرئيس سليمان وتقديره لمواقفه الوطنية والتي لا يستطيع اي كان مهما علا شأنه ذر الغبار عليها، الا ان آلية التمديد للرئيس سليمان تخضع لنفس المعضلة اي معضلة تأمين نصاب الثلثين لتعديل الدستور، خصوصا ان هناك فريقا حسم موقفه من التمديد على اثر تشظي طموحاته الاقليمية من مواقف الرئيس الوطنية التي ان اكدت شيئا فهي تؤكد عدم وجود نية لديه (اي سليمان) بتمديد ولايته، اضافة الى حرصه على احترام الدستور ووجوب تطبيق احكامه، والا لما كانت مواقفه على هذا المستوى الكبير من الوطنية والاهلية السياسية التي تشرف كل لبنان حريص على السيادة والاستقلال وعلى دور المؤسسات وفي طليعتها المؤسسة العسكرية.

واستطرادا، ختم مكاري مشيرا الى ان الانتخابات الرئاسية في لبنان كانت دائما عرضة للتجاذبات السياسية الداخلية باستثناء سنين الوصاية، حيث كانت تأتي نتائج الانتخابات معلبة من الخارج، اما وقد استعاد اللبنانيون قرارهم، فإنهم امام اختبار كبير حول قدرتهم على انتخاب رئيس دون اي تدخل خارجي، داعيا بالتالي النواب والقادة السياسيين الى عدم الوقوع في الفشل والى اعطاء اللعبة الديموقراطية حقها، متمنيا ان يصار الى انتخاب رئيس جديد يكون على صورة الرئيس سليمان ومثاله، لأن بأشباهه تكمن الفرصة الذهبية لاعادة بناء الدولة الحقيقية والقوية والقائمة على العدالة والمساواة.

فريد مكاري

هناك فريق حسم موقفه من التمديد على أثر تشظي طموحاته الإقليمية من مواقف الرئيس الوطنية

كيف تتوزع الخارطة السياسية في البرلمان؟

بيروت: في لغة الأرقام و«البوانتاجات» خارطة المجلس النيابي موزعة حاليا وقبل أسابيع من الانتخابات الرئاسية على ثلاثة تكتلات:

تكتل نواب 14 آذار (57 نائبا) ويضم كتلة المستقبل والقوات والكتائب ومستقلين.

تكتل نواب 8 آذار (57 نائبا) ويضم كتل بري وعون وحزب الله + فرنجية وأرسلان والقومي والبعث.

تكتل نواب الوسط (14نائبا) وهم: نواب جنبلاط 8 (جنبلاط وأبو فاعور وشهيب والعريضي وحلو وترو وطعمة وإيلي عون) ونواب طرابلس 3 (ميقاتي والصفدي وأحمد كرامي) وميشال المر مع نايلة توبني، ونقولا فتوش. (هناك من يزيد اسما على نواب الوسط وهو نائب الجماعة الإسلامية عماد الحوت الذي لم يلتزم بقرار المستقبل وصوت ضد الحكومة).

نقاشات داخل «المستقبل» لبلورة مرشحه للانتخابات الرئاسية

بيروت ـ محمد حرفوش

الاعتقاد السائد في بيروت ان الاسابيع المقبلة ستشهد انقشاعا في رؤية مشهد الاستحقاق الرئاسي وبلورة المرشح الأوفر حظا.

وأشارت معلومات في هذا السياق الى نقاشات وتجاذبات داخل كتلة المستقبل، تتمحور حول هذا الاستحقاق، وسط اتجاه لم يحسم بعد بشكل نهائي لتأييد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع للرئاسة، الا ان ذلك لن يحصل قبل تذليل عقد الترشيحات المسيحية وابرزها ترشيح الرئيس امين الجميل والوزير بطرس حرب.

ولفتت المعلومات الى مساع لترتيب تواصل كتائبي قواتي مباشر قد يؤدي إلى انتاج مرشح واحد. هذه المساعي لاتزال في بداياتها.. الا ان نتائجها الايجابية ممكنة. وكشفت المعلومات عن اتصالات على خط معراب ـ بكفيا ـ بيت الوسط لمواكبة هذا الاستحقاق وعن لجنة مصغرة من كتلة المستقبل تتواصل مع الرئيس سعد الحريري على خلفية ان البعض داخل الكتلة يؤيد ترشيح جعجع وهناك من فتح القنوات لاتصالات مع مرشحين آخرين كالوزير السابق جان عبيد.. وهناك من ابلغ الحريري عدم الاستعداد للسير بانتخاب العماد ميشال عون والذي يجزم المتحمسون له بأنه لن ينسحب من المعركة الرئاسية مهما كانت الضغوط التي قد يتعرض لها.